مدخل لتقييم المشاريع التنموية لسهل الغاب في ظل مفاهيم التنمية المكانية للتجمعات الريفية الناشئة

أ.د.م: طارق بركات* د.م: براق غربي** م: نديم حبابة***

(الإيداع: 6 تموز 2020 ، القبول: 21 أيلول 2029)

الملخص:

تعد مشاريع التوطين أحد المداخل الأساسية للتنمية المكانية الشاملة، وأحد الحلول الرئيسية لتوزيع السكان بطريقة متوازنة، فهي تضمن إحداث تغيير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية بهدف تنمية الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي لها، وتتم في أنماط مختلفة ويعتبر النمط الزراعي من أهمها.

لقد أدى جذب منطقة الغاب للمشاريع التنموية منذ منتصف القرن العشرين متمثلاً بمشروع تجفيف واستصلاح سهل الغاب وحتى الآن بشكل واضح من خلال مشروع الأغروبوليس التنموي إلى نشوء وتطور تجمعات سكانية متفرقة في ريف هذا السهل، وعلى امتداده وبنسب كبيرة من الأراضي المستصلحة منه، كما أدى لارتفاع معدلات النمو السكاني لإقليم الغاب الإداري حيث فاقت معدلات النمو السكاني العام لسوريا للفترة الزمنية بين عامي (1970–1981).

يهدف هذا البحث إلى دراسة المداخل المتعددة لتحقيق التنمية المكانية للتجمعات السكانية الريفية الناشئة وتوظيفها في تقييم مشاريع التنمية لسهل الغاب، اعتماداً على تحليل عدد من التجارب العربية والعالمية ذات الصلة، وتحديد الأساليب المختلفة لتحقيق التكامل في تخطيطها المكاني.

الكلمات المفتاحية: الواقع التنموي، التنمية المكانية الريفية، مشروع الأغروبوليس التنموي، سهل الغاب.

* أستاذ دكتور في قسم تخطيط المدن والبيئة – كلية الهندسة المعمارية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

** دكتور مدرس في قسم تخطيط المدن والبيئة – كلية الهندسة المعمارية – جامعة حماة – حماة – سورية.

*** طالب دكتوراه في قسم تخطيط المدن والبيئة – كلية الهندسة المعمارية – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

An introduction to assessing development projects of the Al-Ghab Plain in according to the spatial development concepts of the emerging rural communities

prof.dr. Tarek Barakat* Dr. Barrak Gharbi** Rch. Nadeem Hababeh***

(Received: 6 July 2020 , Accepted: 21 September 2020)

Abstract:

Emiratization projects are one of the basic entrances to comprehensive spatial development, and one of the main solutions for distributing the population in a balanced way. They guarantee a change in social and economic conditions with the aim of developing human and economic resources and raising their social level, and they are carried out in different patterns and the agricultural pattern is considered one of the most important.

The attraction of the Al-Ghab region to development projects since the mid-twentieth century, represented by the drying and reclamation project of the Al-Ghab Plain and until now clearly through the development project of Agropolis, has resulted in the emergence and development of separate population centers in the countryside of this plain, and along it and large proportions of the lands reclaimed from it, as well as high rates of Population growth in the administrative jungle region, as the overall population growth rates for Syria exceeded the time period between 1970-1981.

This research aims to study the multiple approaches to achieving the spatial development of the emerging rural population centers and using them in evaluating the development projects of the Al-Ghab Plain, based on the analysis of a number of relevant Arab and international experiences, and identifying different methods to achieve integration in its spatial planning

Key words: developmental reality, rural spatial development, agropolis developmental project, Sahel Al-Ghab.

*Prof At Department Of Urban planning– faculty of architecture- Teshreen university-Lattakia-Syria

** Doctor At Department Of Urban planning– faculty of architecture- Hama university- Hama -Syria

***Candidate for doctorate At Department Of Urban planning– faculty of architecture- Teshreen university-Lattakia-Syria

1- المقدمة:

حظيت منطقة سهل الغاب باهتمام تنموي واضح منذ منتصف القرن العشرين، إذ توالت مشاريع التنمية المكانية المخصصة له في الخطط الخمسية، ووصلت معدلات النمو السكاني لأرقام قياسية تفوق معدل النمو السكاني العام في سوريا في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إذ بلغ معدل النمو السكاني في إقليم الغاب الإداري قيمة (0,047) بينما كانت قيمته على مستوى سوريا بنفس الفترة الزمنية (0,034) .

ويعتبر المشروع التنموي الخاص بتجفيف سهل الغاب من أكبر وأهم المشاريع في سورية بعد مشروع حوض الفرات، إذ دخل المشروع حيز التنفيذ عام1953 بدءاً بتجفيفه وتصريف مياهه واستصلاح أراضيه، وإنشاء السدود وقنوات الري لتنظيم مجرى نهر العاصي، وقد رافق ذلك زيادة مستمرة في عدد السكان ونشوء وتوسع تجمعات سكانية ريفية مستفيدة من خطط ومشاريع التنمية المكانية التي توالت تباعاً على السهل لما يحوي من ثروات وموارد طبيعية.

2- الإشكالية البحثية:

تتجلى إشكالية البحث بمحدودية تطبيق استراتيجيات التنمية المكانية في سوريا على المستوى المكاني والإقليمي وعليه يتبادر إلى الذهن السؤال الرئيسي التالي : ما مدى استجابة مشاريع التنمية المدروسة للاستدامة استناداً لمخرجات التجارب العربية والعالمية المشابهة في هذا المجال؟

3- هدف البحث :

يسعى البحث في إطار مفاهيم الاستدامة والاقتصاد إلى استنتاج الأسس والمعايير المختلفة لتحقيق تجمعات ريفية متكاملة من خلال تقييم المشاريع التنموية لسهل الغاب في ظل مفاهيم التنمية المكانية للتجمعات الريفية الناشئة والتي تستمد قوتها من وجود منظومة اقتصادية متكاملة قادرة على الحد من الفاقد وتعطي مخرجات مفيدة على عدة مستويات، اعتماداً على قطاع اقتصادي رائد للتنمية يكون قادر على تحفيز وتوليد أنشطة اقتصادية تحقق التنوع في الهيكل الاقتصادي وتضمن الحفاظ على النظام البيئي.

4- منهجية البحث :

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي المقارن بين مجموعة من الدراسات المرجعية الرائدة في التنمية المكانية الريفية وينطوي البحث على جانبين أساسيين: يركز الأول (الجانب النظري)على توضيح بعض المفاهيم العامة المرتبطة بالتنمية المكانية المتكاملة ومستوياتها ومكوناتها، وتكامل التجمعات الريفية الناشئة بدلالتها، بالإضافة إلى بعض التجارب العربية والعالمية. في حين يهتم الجانب الثاني (الجانب التطبيقي) بدراسة تحليلية لمشاريع التنمية المكانية في سهل الغاب، معتمداً على الدراسات الإحصائية و مخططات استعمالات الأراضي، والزيارات الميدانية آخذاً بعين الاعتبار الشروط المستخلصة من الجانب الأول .

4–الخطوات الرئيسية للبحث :

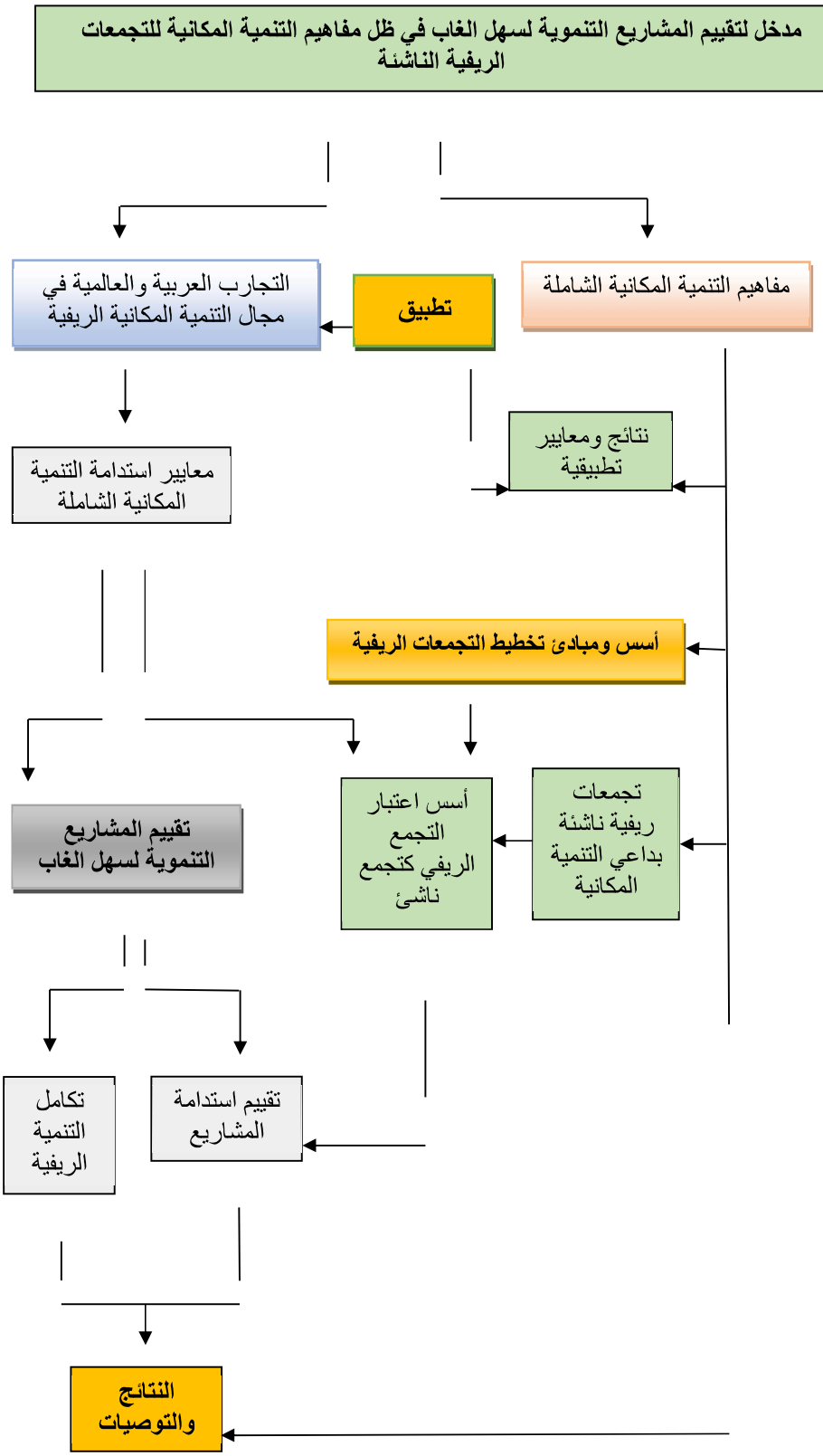

يوضح الجانب النظري بعض المفاهيم العامة كدور التنمية المكانية في التكامل الوظيفي للتجمعات الريفية، إضافة إلى بعض التجارب العربية و العالمية في هذا المجال: كتجربة القرى الذكية لمحاربة الفقر بماليزيا، والقرى المدمجة بأوروبا، وتجمعات لاجودوس بالبرازيل، والقرى الاقتصادية بالصين، وتجربة القرى التعاونية في مصر. مع ملاحظة أن بعض تلك التجارب يحمل خصوصية منطقته، وبعضها عام يصلح لأي نطاق ريفي آخر

5- التنمية المكانية:

تختلف وقائع التنمية المكانية باختلاف الظروف المحلية، والسياسات الحكومية وأنظمة البلدان. ولكن مبادئ التنمية وأهدافها ومفاهيمها تكاد تكون واحدة عند جميع المخططين. لذا كان من الضروري أن نعرف مصطلحات تصف أبعاد المكان الذي نعيش فيه بكافة عناصره الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وإمكانية استغلالها وتطويرها وتهيئة فرص أفضل وأمثل للارتقاء بمستوى معيشة السكان وتلبية حاجاتهم الأساسية .

أ : مفهوم التنمية المكانية:

التنمية المكانية هي منهج علمي تتداخل فيه المصالح العامة للدولة مع مصلحة المواطنين، فهي تعبر عن العمل المتواصل للتطور الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة، والتنمية مفهوم شامل لا يمكن تجزئته، فلا حدود جغرافية للتنمية وإنما حدود منطقية، ومن سلبيات الفكر التنموي هي محدودية التوسع التنموي لأسباب سياسية أو إدارية فهو يتناقض مع المعنى الجوهري للتنمية [1] [4].

توضع الخطط والمشاريع التنموية المحلية غالباً على أساس التقسيم الإداري والقيمة المالية المخصصة لهذا المستوى الإداري والجغرافي أو ذاك ، ويلاحظ تفاوت تنموي بين مناطق الدولة الواحدة أو الدول المجاورة بشكل واضح بحسب التوجهات الخارجية و الداخلية والبرامج الحكومية وأولويات الدول والقيمة الإجمالية لاقتصاد الدول والناتج الوطني والتي ترجع لعدة أسباب [1] :

- قرار الدعم الحكومي الموجه بسبب الاستراتيجية لمنطقة التنمية.
- المقومات الاقتصادية والتنوع الاقتصادي للمنطقة.
- المكانة الثقافية والتاريخية للسكان.
- المصالح الشخصية لبعض الفئات في توسع التنمية ضمن مسار معين.

ب : مستويات التنمية المكانية: يمكن تقسيم التنمية المكانية إلى[5]:

- التنمية الدولية (العالمية)
- التنمية الوطنية (على مستوى الدولة)
- التنمية الإقليمية (الأقاليم الجغرافية أو الإدارية)
- التنمية المحلية (على مستوى المدن والقرى)

ج : مكونات العملية التنموية:

لكل مستوى من مستويات التنمية مكونات مترافقة تصف العملية التنموية، وتتكامل هذه المكونات مع بعضها لتشكل منهجية وقانون العملية التنموية وتشكل ضوابط لها.

ويمكن حصر مكونات التنمية بأربعة مكونات رئيسية وهي[4]:

- مكان التنمية Territorial.
- كم التنمية Quantitative.
- نوع التنمية Qualitative.

- مدة التنمية Temporal.

6- التجمعات السكانية الريفية الناشئة بداعي التنمية المكانية:

تعمل التنمية المكانية على إحداث تغير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئة المستهدفة بالمشروع التنموي، بهدف تنمية الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي لها. وهي عملية بناء جديد متكامل لنمط جديد من الحياة لمجموعات من الناس قد ترتبط بها ظروف اجتماعية أو مهنية، مع إمكانية تعدد أو اختلاف البيئات لكل منها وتتم في أنماط مختلفة، ويعتبر التوطين الزراعي من أهم عناصر وعوامل الاستقرار للتجمعات الريفية في المناطق المستصلحة حديثاً ولا تتحقق استدامتها إلا من خلال تحقيق مبدأ التكامل في التنمية المطلوبة [2].

تعرف التجمعات السكانية الريفية بأنها[6]: تجمعات قائمة على تكامل الأنشطة الاقتصادية فيها، وبما يتوافق مع خصائص المجتمع المحلي، حيث تضم بشكل عام أنشطة انتاجية ريفية متكاملة في إطار منظومة من العلاقات التشابكية بينها، إضافة إلى الخدمات المتكاملة التي توفر سبل المعيشة وتعظم من الاعتماد على التقنيات الحديثة في استعمال الطاقة والماء والنقل بما يحقق التنمية المستدامة.

وعليه لابد أن تتضمن أهداف إنشاء هذه التجمعات في ظل مفاهيم التنمية المكانية على ثلاثة أبعاد:

1. تكامل النشاط الاقتصادي Integrated activities
2. التكامل مع الخصائص البيئية والاجتماعية Sustainable Urbanism
3. التكامل بمشاركة المجتمع المحلي Social Integration and Participation

1.6: التنمية المكانية كمنظومة اقتصادية متكاملة:

تقوم فكرة تكامل الأنشطة الاقتصادية للتجمعات الريفية في ظل التنمية المكانية على إيجاد أفضل السبل للعلاقات بين الأنشطة الاقتصادية داخل التجمع الريفي أو بين الأنشطة المتواجدة داخله والأنشطة الأخرى في التجمعات الريفية المحيطة، إذ يساهم ذلك في خلق نظام اقتصادي قوي قائم بشكل أساسي على مبدأ تحقيق التكامل الوظيفي بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والاستفادة المثلى من الموارد من خلال اقتراح منظومة اقتصادية متكاملة قائمة على مجموعة متنوعة من الأنشطة الزراعية(النباتية والحيوانية):

آ . تكامل الأنشطة الاقتصادية داخل التجمع الواحد:

تعتبر فكرة الزراعة بطريقة الاكوابونيك Aquaponics Agriculture مثال جيد على كيفية تحقيق التكامل الوظيفي بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة وهو نظام بيئي حيوي متكامل يمكن من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي (استعمال الماء الناتج عن مزارع الاسماك في ري المزروعات، والسماد العضوي الحيواني الطبيعي)[8] .

ولإعطاء قيمة مضافة للتجمع الريفي يضاف نشاط صناعي يعتمد على الزراعة (حرف خشبية و قماشية...) وبعض الصناعات الريفية البيئية إضافة للغذائية التي تعتبر الأساس الاقتصادي للقرية. ويمكن أن تضم بعض المستويات (القرى المركزية) مركز خدمي يتمثل بخدمات لوجستية كالنقل والتخزين والتبريد وأماكن للتسويق بالمجتمع المحلي.

وقد أدركت كثير من الدول أن تكامل المنظومة الاقتصادية يعد أحد الوسائل الهامة للتنمية المكانية وزيادة العائد الاقتصادي كمصر والصين و ماليزيا التي ركزت على الصناعات المكملة والحرف والصناعات الصغيرة كإحدى وسائل الاستيطان للسكان وهو ما ظهر في تجربة القرى الذكية المتكاملة الماليزية التي اعتمدت فكرة تعدد القاعدة الاقتصادية بدلا من الأحادية.

ب . تكامل الأنشطة الاقتصادية بين التجمعات الريفية المختلفة:

ويتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز وسائط النقل وشبكة الاتصالات بين الوحدات التخطيطية لبناء نسق اقتصادي قوي قائم على توظيف الإمكانات المتاحة وزيادة فاعلية المجتمعات العمرانية، وقد ظهر هذا التكامل والترابط الإقليمي والمكاني في

تجمعات لاجوداس ماركاس البرازيلية حيث اعتمدت تلك التجمعات على فكرة التكامل الوظيفي وتنوع الأنشطة الاقتصادية والمبنية على التكامل الداخلي وترتيب وتبادل الوظائف لكل تجمع عمراني من حيث النشاط والتكامل مع أكثر من تجمع على مستوى المنطقة ومن خلال تطبيق فكر الخلايا التخطيطية حيث تكون كل خلية وحدة مستقلة ذاتيا تضم عدد من المجاورات الصغيرة وتشتمل الخلية التخطيطية على الأنشطة الاقتصادية المتنوعة المتكاملة كما في الشكل رقم (1)

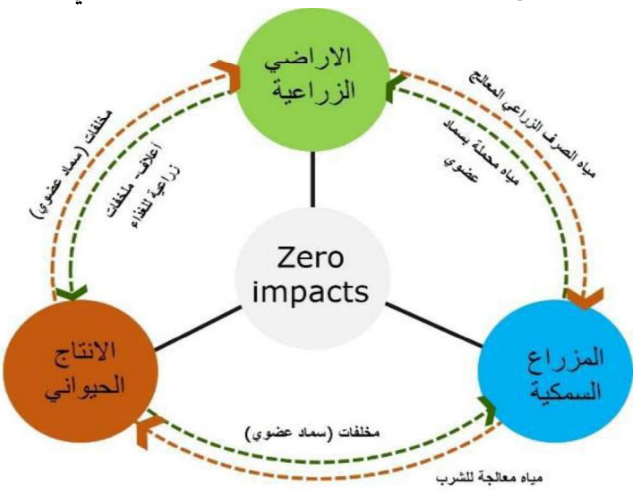

الشكل رقم (1): منظومة اقتصادية ثلاثية الأبعاد متكاملة وظيفياً [3]

6 . 2: تكامل الخصائص العمرانية مع الظروف البيئية والاجتماعية:

تظهر الحاجة لاستحداث مجتمعات تعتمد على تحقيق التوازن البيئي نتيجة للتحذيرات البيئية المستمرة للتأثيرات السلبية لعمليات التنمية المكانية المعتمدة على الموارد الطبيعية. فقد ظهرت فكرة القرى صديقة البيئة عام 1962 في أحد المواقع الريفية في الشمال الشرقي لهولندا [10] لتكون أكبر مركز بيئي متخصص للتعليم والتدريب على برنامج القرى المستدامة صديقة البيئة الشكل رقم (2) ويطبق البرنامج باستحداث قرى صغيرة يتراوح عدد سكانها من 50 إلى 2000 نسمة تتفق مع الأهداف والقيم البيئية والثقافية وتعتمد مبادئ التكنولوجيا الحديثة في تطبيق الاستدامة وتمثل نموذج حديث لأسس تحويل المستقرات الإنسانية الصغيرة محدودة الكثافة إلى مجتمعات مستدامة بأقل قدر من التأثيرات البيئية عام 2005 وتعتمد فكرة البناء الأخضر حيث يمكن اعتباره أسلوب حياة لمجتمعات مستدامة بفرض أساليب خاصة لترشيد الماء والطاقة، واستخدام الطاقات البديلة كالشمس والرياح ومعالجة النفايات والمخلفات العضوية، مما يساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة وجذب الاستثمارات الزراعية وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية.

الشكل رقم (2): مخطط استعمالات الأراضي لإقليم زراعي وسط هولندا [8]

وعليه للوصول لمجتمعات ريفية متكاملة يجب أن يأخذ التشكيل العمراني في اعتباره المتطلبات البيئية والاجتماعية من خلال [1] :

1 . التخطيط بطريقة الحدائق والساحات السكنية الخاصة:

ويعتبر أكثر ملائمة من الناحية الاقتصادية وحركة المشاة حيث توفر أقل نسبة من مسطح الطرق والممرات تصل ل 20% من المسطح الكلي حيث تدعم الساحة الخلفية قدرة الوحدة السكنية على تمثيل وحدة انتاجية ، يمارس فيها بعض الأنشطة مثل تربية الماشية والأسماك وبعض الحرف اليدوية.

2. تحقيق التنوع والتفاعل الاجتماعي:

من خلال توفير إسكان آمن وملائم ومختلط ومدمج اقتصادياً والإقلال من الفوارق الطبيعية الاجتماعية المكانية وتنوع ملكية الأراضي والإيجار كما ظهر بالتجربة الصينية ببكين حيث تميزت الوحدات بالتجمع الداخلي على حدائق وساحات من أجل توفير الخصوصية للأسرة مع إمكانية امتداد النشاط المعيشي خارج المسكن واستغلال مساحة الأرض لأقصى حد ممكن.

3. الهيكل العمراني:

لتحقيق تشكيل عمراني مستدام لابد أن يتضمن ذلك: التكامل مع الخصائص المكانية والبيئية من خلال استخدام نمط التخطيط المتضام للمنطقة السكنية ليتلاءم مع المناخ في المناطق الصحراوية مثلاً الشكل رقم (3)، وتقسيم عمران التجمع الجديد إلى مجاورات مختلفة التشكيل والنسيج العمراني طبقاً للخصائص السكانية، بحيث تكون أولوية السكن بها لأبناء القرية الواحدة أو العائلة الممتدة وتحقيق التنوع في ملكية الأراضي والإيجار للأسر لملائمة الوحدات السكنية لأحجام الأسر والقدرة الشرائية.

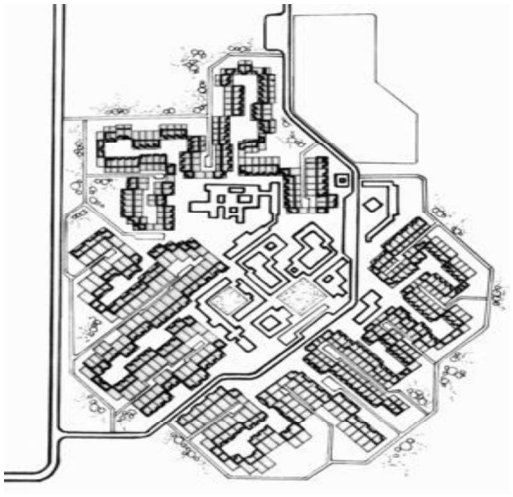

الشكل رقم(3): المخطط العام لقرية أبو منقار بمصر يوضح استخدام النسيج المتضام لتجميع الكتل [1]

6 . 3 التكامل مع الخصائص الاجتماعية والثقافية ومشاركة المجتمع المحلي:

إن حماية التنوع الثقافي ودعم المشاركة المجتمعية لتحفيز السكان للانتقال والاستقرار بالمكان يعد من أهداف تخطيط التجمعات المتكاملة الشكل رقم (4) و(5) وذلك في إطار مجموعة من التحديات كعزوف الأجيال الجديدة عن المشاركة في مشاريع تنمية المناطق النائية، لعدم وجود محفزات كافية تحقق طموحاتهم في النمو وإقامة مجتمعات جديدة في مناطق تفقد الأمان والتماسك والانتماء للمكان، ولذلك لابد من التأكيد على:

1. برامج للترويج تحفز القاعدة البشرية الشابة على الهجرة العكسية باتجاه مواقع التنمية المستهدفة عوضاً عن اتجاههم إلى الأسواق الخارجية.
2. التركيز على فئة الشباب المتواجد بالمناطق المهمشة أو المحرومة من خلال تنفيذ برامج قدرات لتدريب وتأهيل القاعدة البشرية.
3. التركيز على سكان الريف خاصة الذكور في سن الشباب ومن الأسر الناشئة لأنهم أكثر قابلية للهجرة من سكان المدن، خاصة أن نمط الهجرة الريفية يكون متسلسل حيث يعتمد فيه المهاجر إلى جذب أقاربه وأهل قريته إلى التجمع الجديد مما سيؤدي إلى تسريع وتيرة نمو التجمع الجديد.
4. تحقيق الدمج والتكامل الاجتماعي عن طريق مساهمة الساكنين الجدد في تخطيط وإقامة وإدارة التجمعات الناشئة مما يزيد من انتمائهم ويقوي روابطهم .

وقد انتشرت نماذج القرى المتكاملة اجتماعياً في معظم دول العالم كالقرى الذكية في ماليزيا والقرى المستدامة في جنوب إفريقيا إضافة للنماذج الأوروبية والأمريكية والتي تقع أحدها بولاية Tennessee والتي أصبحت موطناً ل 200 شخص لإقامة نموذج لتجمع ريفي بسيط مكتفي ذاتياً ومنخفض التكاليف[8].

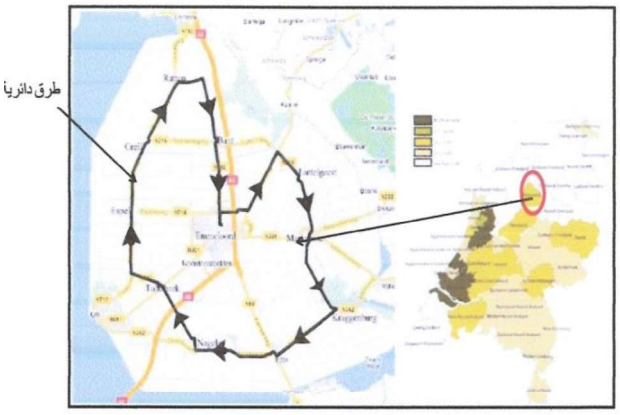

الشكل رقم (4) ربط القرى مع بعضها بشكل دائري . إقليم البولدر. فليفولاند . هولندا [9]

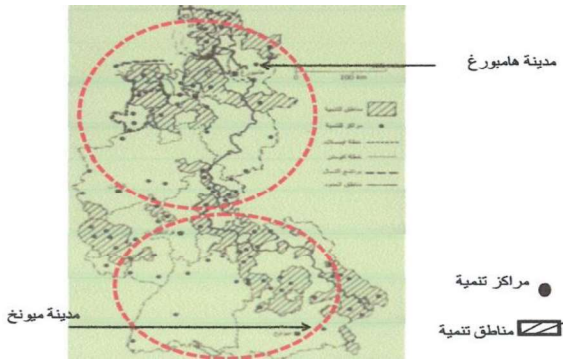

الشكل رقم (5): المخطط العام لمناطق التنمية المكانية الريفية بريف ألمانيا [2]

7–الإطار النظري لتقييم مشاريع التنمية المكانية بمناطق الاستصلاح الزراعي:

بتقييم التجارب العالمية الهادفة إلى تطبيق برامج القرى المستدامة في التجمعات الريفية القائمة والجديدة بدول العالم الثالث كتجربة القرى الذكية لمحاربة الفقر بماليزيا، والقرى المدمجة بأوروبا، وتجمعات لاجودوس بالبرازيل، والقرى الاقتصادية بالصين[9] وتجربة القرى التعاونية في مصر أمكن الوصول إلى أهم العناصر التي يمكن استخدامها كمعايير أساسية لتقييم مشروعات وبرامج الاستصلاح المختلفة للوصول إلى مجتمعات ريفية متكاملة. **سيكتفي البحث بعرض للتجربة المصرية لتشابه ظروفها مع الحالة الدراسية و كون المجال لا يتسع لعرض كل التجارب الأخرى:**

7 . 1: التجربة المصرية: استصلاح وتنمية موقع (سهل بركة) [3] :

يشمل المشروع التنموي استصلاح وتنمية 10 آلاف فدان تم إعدادها للزراعة وتركيب أجهزة الري المحوري وحفر 40 بئراً جوفيا، الشكل رقم (2).

التجمعات الريفية المقترحة بسهل البركة الشكل رقم(6):

تضمن المشروع إنشاء قريتين زراعيتين وثالثة خدمية تستوعب من 10 إلى 15 ألف نسمة وتخدم قرابة 1000 هكتار، وطرحت للشباب في صورة شركات مساهمة بواقع 2 هكتار لكل منتفع، وتضمنت القرى نمطين من الإسكان : إسكان ريفي للعاملين بالزراعة بالإضافة إلى إسكان العاملين بالأعمال الإدارية والخدمية. وتم إنشاء العديد من المدارس والوحدات الصحية وأقسام الشرطة والحماية المدنية وبنك زراعي ومكتب بريد وغيرها من الخدمات.

المناطق الصناعية:

تم التخطيط لبناء مناطق صناعية لإقامة العديد من الصناعات المرتبطة بالنشاط الزراعي والثروة الحيوانية والصناعات الغذائية، ومحطة طاقة شمسية لتشغيل الابار والتجمعات السكانية بالقرى الثلاث وشق شبكة طرق تنموية لربط المنطقة بالمحافظات والموانئ والمصانع لتسهم في التبادل التجاري والاقتصادي والسياحي.

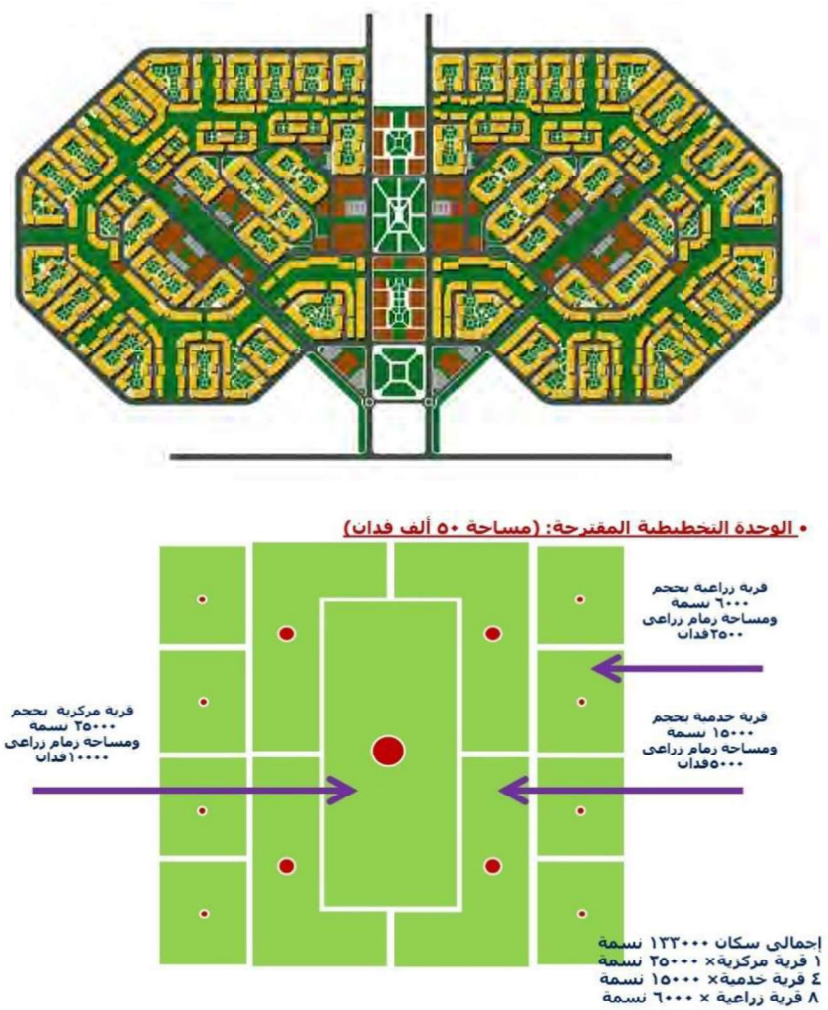

الشكل رقم (6): المخطط العام لإحدى القرى النموذجية بسهل البركة [3]

وعليه سيتم تصنيف المعايير المختلفة وفقاً للأبعاد الثلاثة للتنمية المكانية : التكامل الوظيفي، والتكامل مع الظروف البيئية والاجتماعية، والتكامل مع الخصائص الثقافية للمجتمع المحلي. مع تحديد طريقة قياس كل معيار الجدول رقم (1):

الجدول رقم(1): الإطار النظري لتقييم استدامة مشاريع التنمية المكانية بمناطق الاستصلاح الزراعي[3]

التكامل الوظيفي (منظومة اقتصادية متكاملة)	طريقة القياس
استخدام طرق غير تقليدية في الزراعة للحفاظ على الموارد	وجود طرق غير تقليدية (حديثة)
إقامة منطقة صناعية تشمل صناعات زراعية	مساحة النشاط الصناعي
إقامة مناطق للحرف الفنية والقروية	مسطح الحرف داخل التجمعات أو المناطق الصناعية
تخصيص بعض المساكن بحرفة معينة وتسويقها	عدد المساكن الحرفية
التخطيط لمشاريع سريعة لجذب السكان	نسبة مساحة المشاريع المقترحة الأولية
تخصيص مناطق تسويق وترويج للمنتجات الزراعية والحرفية والتراثية	نسبة مساحة الأسواق
إقامة معارض ومتاحف بيئية لتنشيط السياحة الثقافية	نسبة مساحة المعارض والأنشطة السياحية
توفير خدمات النقل والتخزين والحفظ والموانئ	نسبة مساحات الخدمات اللوجستية
التكامل مع الخصائص الاجتماعية والثقافية ومشاركة المجتمع المحلي	طريقة القياس
آليات تكوين نسيج اجتماعي مترابط	نسبة الأسر الوافدة
مشاركة المجتمع في تصميم المساكن معمارياً	مشاركة الوافدين في التخطيط العام
تحقيق عملية الدمج والتكامل الإداري والاجتماعي	
تحفيز القاعدة البشرية الشابة عن طريق الهجرة العكسية	آليات التحفيز للانتقال للتجمع الجديد
تكامل الخصائص العمرانية مع الظروف البيئية والاجتماعية	طريقة القياس
تقسيم التجمع لوحدات مختلفة التشكيل طبقاً لخصائص السكان	عدد الوحدات التخطيطية في التجمع
مراعاة الجانب البيئي للتجمع العمراني بما يتلاءم مع مناخ المنطقة	نسبة المباني إلى الفراغات والطرق تزيد عن 60 %
تحقيق فكرة المسكن الممتد بحيث تصمم الوحدات السكنية لتتيح التوسع الشاقولي	إمكانية الامتداد الرأسي
تنوع ملكية الأراضي والايجار لتلائم أحجام الأسر والقدرة الشرائية	نسبة مالكي الأراضي: نسبة المستأجرين
الحد من استهلاك الماء وإعادة تدويره	وجود نظام أعادة تدوير الماء
اعتماد استخدام الطاقات المتجددة كطاقة الشمس والريح	تدوير المخلفات الصلبة

هذه المقومات المستخلصة من الدراسات والتجارب السابقة ستكون قوام لعملية تقييم استدامة المشاريع التنموية في سهل الغاب

8- الجانب التطبيقي:

8-1-تحليل الوضع الراهن لمنطقة الدراسة:

يعتبر سهل الغاب من الناحية الطبوغرافية حوضاً كبيراً محاطاً من الغرب بسلسلة الجبال الساحلية وبمجموعة من الهضاب المتعرجة في أجزاء أخرى والتي يسود فيها النباتات المعمرة، ويحمل نهر العاصي المياه من الجبال المحيطة بالسهل إلى الوادي. ونظراً لكون السهل مفتقراً إلى صرف طبيعي مناسب، فإن هذه المنطقة كانت تعتبر ولقرون عديدة منطقة مراعٍ طبيعية تتميز بوجود مستنقع قبل البدء بتنفيذ مشاريع الصرف فيها. وقد بدأت عملية التجفيف لسهل الغاب في خمسينيات القرن العشرين، وتم إتباعها بعمليات استصلاح لتحويل أراضي المراعي إلى أراضٍ زراعية. وبعد الانتهاء من عملية الاستصلاح تم توزيع الأراضي على المزارعين وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي، وقد أصبح حوالي90% من الأراضي ملكية فردية حالياً الشكل رقم (3).

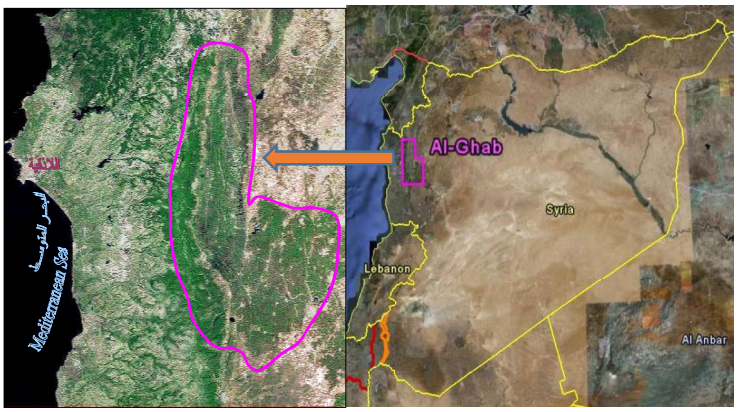

الشكل رقم(7): صور جوية توضح موقع سهل الغاب بالنسبة لسوريا (الباحث)

تعد منطقة الغاب ذات كثافة سكانية عالية حيث يعيش فيها أكثر من 500000 نسمة في 134 قرية منتشرة على مساحة تزيد على 141000 هكتار. منها حوالي 62% ذات تربة زراعية خصبة جداً، 26% غابات، و9.6% غير صالحة للزراعة، و2.3% منحدرات ومراعي. وبالتالي فإن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية، حيث تقدم كل الناتج الإجمالي المحلي للمنطقة تقريباً و60% من فرص العمل(يتم استيعاب التوازن بالنشاطات الصناعية والتجارية المتعلقة بالزراعة دعماً للزراعة)، تتمتع المنطقة بإمكانية عالية للتنمية نظراً لوفرة الموارد الطبيعية (الهطول المطري والموارد المائية الممتازة، والتربة الخصبة، والهواء غير الملوّث، والمنظر الطبيعي). كما أنها تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي (في منتصف الطريق بين حلب ودمشق) وبالقرب من أجمل المواقع السياحية والأثرية في المرديخ وأفاميا وشيزر وهورته وأبو قبيس وميرزا ومصياف وقدموس وصلاح الدين وسيرجيلا وعين التينة [7] .

كما أن المنطقة مخدّمة بطرق جيدة تربطها بالطريق السريع بين دمشق وحلب، وسكة القطار التي تربط دمشق وحلب بموانئ طرطوس واللاذقية ومطار اللاذقية.

وهي تعتمد على شبكة ري متطورة حول قناتين رئيسيتين، وسبعة سدود تبلغ سعتها الإجمالية 152 مليون م3. بالإضافة لذلك فهناك فائض في الإنتاج الزراعي يمكن أن يساعد في تطوير الصناعات الزراعية مما يزيد من القيمة، ويوجد مزارعين متفاعلين ومحفزين، مما يسهّل تنفيذ الإصلاحات[6]، ويوضح الجدول(2) مساحات الأراضي وتصنيفها لسهل الغاب.

الجدول رقم(2): مساحات الأراضي وتصنيفها في سهل الغاب [7]

الأرض	المساحة بالهكتار(هـ)	التصنيف بالهكتار (هـ)
أراضي قابلة للزراعة	87114	79270سقي
		7894بعل
أراضي غير قابلة للزراعة	13889	11005 أبنية ومرافق عامة
		2654 مسطحات مائية ومستنقعات
		230أراضي صخرية
مروج ومراعي	2112	.
غابات طبيعية وأحراش	37284	.

8-2- واقع التجمعات الريفية الناشئة بسهل الغاب بداعي المشاريع التنموية:

يتوزع السكان في سهل الغاب في **134** مدينة وقرية وتجمّع سكني، منها حوالي **90** قرية مخططة تنظيمياً و **44** بلا تنظيم. وتنتشر هذه القرى والتجمعات ضمن السهول الزراعية وعلى أطرافها الهضابية الشكل رقم (8)، حيث يتوسع البناء بشكل عشوائي على حساب المساحة الزراعية. **وفيما يتعلق بموضوع حيازة وملكية الأراضي فإنه :**

يستثمر سكان الغاب 16250 حيازة زراعية تم توزيعها بموجب قانون الإصلاح الزراعي رقم /66/ للعام 1969 بمساحة 2.5 هكتار للحيازة الواحدة، والملكية الخاصة فهي غالباً دون 5 هكتارات ونادراً ما تتجاوز 10 هكتارات. ويبلغ متوسط أفراد الأسرة 7 أشخاص.

كانت الحيازة الزراعية فيما مضى 2.5 هكتاراً لأسرةٍ واحدة، أمّا اليوم وبعد مضي أكثر من 60 عاماً تزايد السكان، فقد تفتت وتوزّعت على أربع أو خمس أسر، لتصبح مساحة الحيازة المستثمرة في الوضع الراهن (0.6- 0.5) هكتار[7]، والشكل التالي يوضح مخطط عام للتجمعات الريفية لسهل الغاب قبل التجفيف والاستصلاح وبعده

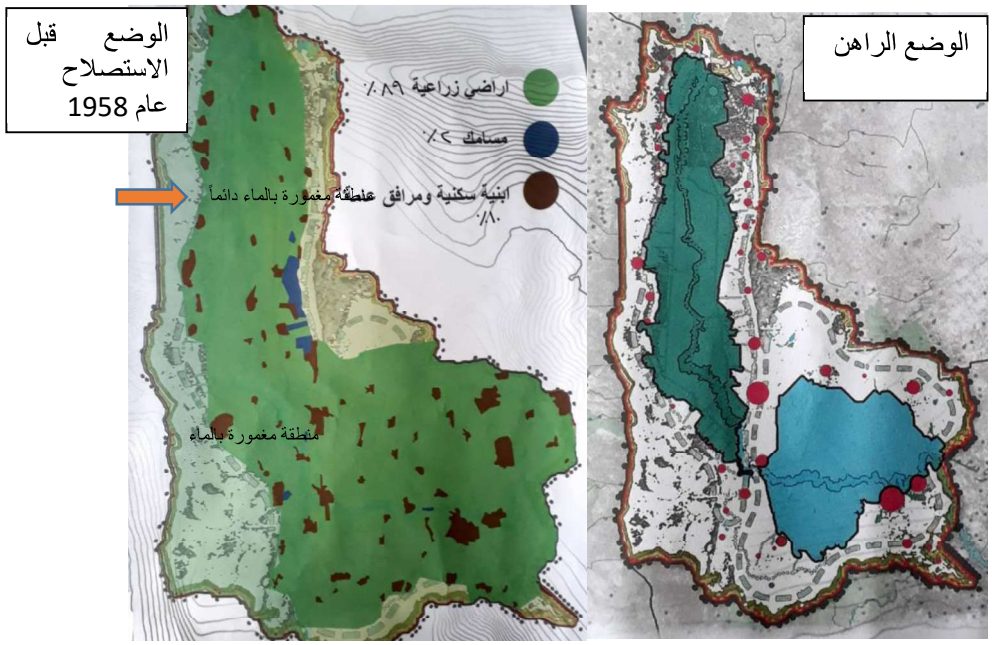

الشكل رقم (8): مخطط عام يوضح الوضع الحالي لسهل الغاب و قبل مشروع تجفيفه (الباحث)

8-3- مشروع تطوير الغاب 1982:

تم البدء الفعلي بإحداث 10 قرى نموذجية تحيط بسهل الغاب من الجهتين الشرقية والغربية وتهدف إلى الحد من التوسع العمراني بالأراضي الزراعية بمساحة 870 هكتار في قرى :

عين سليمو، الحويز، شمال قلعة المضيق، الزقوم، نهر البارد، جب الأحمر، عين الكروم شطحة، مرداش، العنكاوي. وهي موضحة بالجدول رقم (3)

الجدول رقم(3): القرى النموذجية في سهل الغاب ومساحاتها المستملكة (الباحث)

اسم القرية	المساحة المستملكة بالهكتار	اسم القرية	المساحة المستملكة بالهكتار
شمال قلعة المضيق	78	جب الأحمر	103
الحويجة	78	عين الكروم	105
العنكاوي	86	شطحة	60
الزقوم	107	نهر البارد	60
عين سليمو	127	مرداش	70

يبلغ عدد المقاسم المخصصة 7616 مقسماً، وهي مخدمة بالطرق والكهرباء والماء والهاتف والصرف الصحي بهدف توزيعها على المنتفعين والمالكين للأراضي الزراعية للحد من التوسع العمراني في الأراضي الزراعية والتحول عن البناء في الأراضي الزراعية إلى البناء في القرى النموذجية الشكل رقم (5).

تم البدء الفعلي بتوزيع بعض المقاسم على المستحقين عام 1997 حيث بلغ عدد المقاسم الموزعة 1213 تم بناء 120 منها فقط (بسبب عدم توفر السيولة المالية للمستحقين)

عدد السكان المتوقع عام 2050 هو مليون نسمة . وقد تم نقل ملكية الأراضي من وزارة الري إلى المؤسسة العامة للإسكان لإعداد الدراسات التفصيلية للتجمعات السكانية بما لا يتعارض مع الدراسة التنموية المستدامة للسهل والشركات المنفذة (الانشاءات الاسكان البناء (ريما سابقا) مديرية الموارد المائية (حوض العاصي سابقا).

في بعض القرى كحورات عمورين بلغت نسبة ملاءته إلى 95% ولم يعد بالإمكان التوسع بالأراضي الزراعية المحيطة بالقرية، والحل الوحيد أن تستثمر قرية نهر البارد القرية النموذجية المجاورة للقرية، الحكومة استملكت الاراضي من أصحابها من 60 عام بسعر 4 ليرات للمتر الواحد من دون أن تمنحهم درجة تفضيلية بتوزيع المقاسم[7].

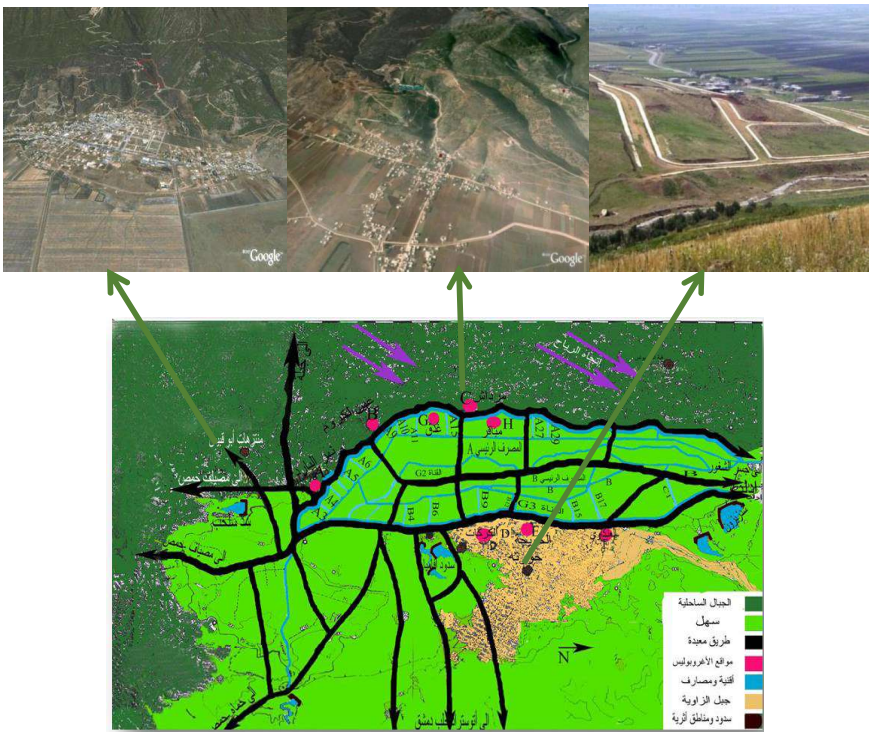

الشكل رقم(9): مخطط يوضح مواقع القرى النموذجية وبعض أشكال التجمعات الريفية لها(الباحث)

8-4- التعريف بمشروع الآغروبوليس التنموي(2004 . 2011) :

تعود فكرة إنشاء منطقة اقتصادية خاصة باسم (آغروبوليس) في الغاب إلى عامي 2000-2001 وقد قامت على أساس التناقض الملحوظ لمنطقة غنية بالموارد يسكنها أناس فقراء. في عام 2004 أنشأت الحكومة السورية اللجنة التوجيهية للغاب، وفي عام 2005 أنشأت الهيئة العامة لإدارة وتنمية الغاب. وفي عام 2007، وقعت الحكومة السورية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP خطة بدء العمل بـ "دعم مشروع آغروبوليس". تقدّم الخطة "تمويل المساعدة الفنية لتنفيذ دراسة تقييم شاملة اجتماعية، اقتصادية، قانونية، بيئية، وبمشاركة المجتمع المحلي والتي تحدّد خارطة طريق لتنفيذ مشروع [آغروبوليس] [7]. تتمثل فكرة المشروع بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، أي تخصيص مساحة جغرافية وتجهيزها بالخدمات و البنى التحتية بإطار تشريعي وقانوني استثنائي لخدمة نوعية المنتجات لقطاع معين بهدف خلق قاعدة نموذجية للطاقات الإنتاجية ورفع الطاقات التصديرية الشكل رقم(6). وقد أكدت رؤية المشروع على توفير قطاع زراعي وغير زراعي صحيح بيئياً واجتماعياً

تنافسي قائم على التسويق، ذو توجه عالمي، لتحسين الظروف المعيشية للسكان ودعم الأمن الغذائي ورفع مستوى المعيشة في منطقة الغاب.

الشكل رقم (10): مخطط بعض التجمعات الريفية الناشئة بداعي مشروع الآغروبوليس (الباحث)

9- تقييم استدامة مشاريع التنمية المكانية للتجمعات الريفية في سهل الغاب :

اعتماداً على المعلومات المتاحة عن المشاريع التنموية المخصصة لسهل الغاب من الوزارات والإدارات المختلفة والتي تشمل معلومات خاصة بالمخططات المعتمدة والوضع التنفيذي وباستخدام معايير التقييم المستنتجة من الإطار النظري في الجدول رقم (1) أمكن وضع تقييم لبعض مخرجات هذه المشاريع مع التأكيد على المشروعين رئيسيين هما مشروع استصلاح سهل الغاب وتجفيفه عام 1958 ومشروع الدراسة التنموية الشاملة (الأغروبوليس) عام 2004 بهدف تحقيق التكامل الوظيفي للتنمية المكانية المخصصة كما يلي:

التكامل الوظيفي (تكامل الأنشطة الاقتصادية):

- اعتمدت تنمية قطاع الزراعة على الري بطريقتين هما الري بالآبار والري بالقنوات الرئيسية وذلك بتقسيم الأراضي إلى وحدات مساحية شبه متكررة مركزها البئر الارتوازي أو الانتشار طوليا بمحاذاة شبكة قنوات الري وبذلك نجد نمطين مختلفين للزراعة أحدهما تعتمد الري التكثيفي في مناطق المعتمدة على قنوات الري ونمط يعتمد على زراعة عدة محاصيل في الموسم الواحد وهو الذي يعتمد الري من الآبار دون وجود أنماط زراعية وأنشطة اقتصادية أخرى تهدف للحفاظ على مورد الماء بطريقة مستدامة وتعيد استخدامه.
- بالإضافة للنشاط الزراعي اعتمدت التنمية المكانية لسهل الغاب على إقامة صناعة إقليمية تتمثل بمعمل سكر تل سلحب ومناطق للورش الحرفية ملحقة بمراكز القرى المقترحة، واقترحت الدراسة مناطق تسويق ومراكز تجارية لتسويق المنتجات الزراعية إضافة للتركيز على أهمية المواقع السياحية الريفية.

التكامل مع الظروف البيئية والاجتماعية :

- استهدفت الدراسات المتاحة تقنيات معالجة الماء وإعادة تدويرها واقتراح توليد طاقة من المخلفات الصلبة ولكنها لم تنفذ.
- لم يظهر التوافق مع ظروف الموقع في تصميم التجمعات السكنية وذلك لوجود مساحات كبيرة تزيد عن 50% مناطق مفتوحة ومسارات مشاة.
- اعتمد مخطط الإسكان على تقسيم مناطق الإسكان لبلوكات سكنية دون وجود نمط يتوافق مع الشرائح الاجتماعية المختلفة .
- كل القرى النموذجية المدروسة لم تنفذ بسبب مشكلة الحيازة والملكية، وتعدد الإدارات المشرفة على التنفيذ (نفذت البنى التحتية فقط).

التكامل مع الخصائص الاجتماعية ومشاركة المجتمع المحلي:

- تعد مشاركة المجتمع المحلي خطوة أساسية في الوصول إلى مجتمعات ريفية متكاملة من خلال إشراك السكان في التنمية وتوظيف الطاقات الكامنة في عملية البناء والعمران من خلال تشجيعهم على البناء بأنفسهم بجهودهم الذاتية سواء في التمويل أو البناء ولكن من واقع البيانات المتاحة لم يتم إدراج المجتمعات المحلية في الاجراءات التنموية والخاصة بتصميم المسكن وتنفيذه.
- لم يتم استقطاب شرائح اجتماعية من نفس الموطن الأصلي مما يساهم في دعم العلاقات الاجتماعية وخلق نسيج اجتماعي مترابط.

ويوضح الجدول رقم(3) مدخل لتقييم استدامة هذه المشاريع التنموية

الجدول رقم (3): مدخل لتقييم استدامة المشاريع التنموية بسهل الغاب(الباحث)

عناصر التقييم	التقييم			
	تحقق بصورة كاملة	تحقق بصورة جزئية	لم يتحقق ويمكن تصحيح المسار	لم يتحقق ويصعب تحقيقه بعد التنفيذ
تكامل الخصائص العمرانية مع الظروف البيئية والاجتماعية				
اعتماد أسلوب تخطيطي للتجمعات السكنية يتلاءم مع مناخ المنطقة				*
تقسيم التجمعات إلى وحدات مختلفة التشكيل والنسيج العمراني طبقاً لخصائص السكان				*
تحقيق فكرة السكن الممتد (التوسع الرأسي للوحدات)		*		
تنوع ملكية الراضي والإيجار لتلائم حجوم السكان			*	
الحد من استهلاك الماء وإعادة تدويره			*	
استخدام موارد الطاقة المتجددة			*	
تدوير المخلفات الصلبة			*	
التكامل الوظيفي(منظومة اقتصادية متكاملة)				
اعتماد طرق حديثة وغير تقليدية في الزراعة			*	
إقامة منطقة صناعية تشمل صناعات زراعية		*		
إقامة مناطق للحرف الفنية الريفية		*		
تخصيص بعض المساكن بحرفة معينة وتسويقها			*	
التخطيط لمشروعات سريعة كعناصر جذب للسكان			*	
تخصيص مناطق تسويقية للمنتجات الزراعية	*			
إقامة معارض ومتاحف بيئية لتنشيط السياحة الثقافية والريفية			*	
توفير خدمات لوجستية كالنقل والتخزين		*		
التكامل مع الخصائص الاجتماعية الثقافية ومشاركة المجتمع المحلي				
تكوين علاقات اجتماعية قوية ونسيج اجتماعي مترابط			*	
مشاركة المجتمع المحلي في التصميم المعماري			*	
مساهمة اسكان في تخطيط وإقامة التجمعات الريفية			*	
تحفيز القاعدة البشرية على الهجرة العكسية باتجاه مواقع التنمية المكانية			*	

10–النتائج والتوصيات :

بتتبع تقييم الواقع لتنموي لمشاريع التنمية المكانية في سهل الغاب وما تم تنفيذه من مخططات وبرامج تنموية، أظهر التقييم العام أن التوجه المتبع حالياً في التنمية المكانية يشبه إلى حد كبير ما تم تطبيقه في مناطق الاستصلاح الزراعي منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث أن فكر التنمية المكانية المتكاملة المطبق في دول كثيرة كنموذج تنموي مكاني غير مطبق بعد حتى في مشروع الأغروبولس التنموي:

- على الرغم من اعتماد التنمية المقترحة للمشارع التنموية بشكل أساسي على الزراعة (من المنظور الاقتصادي) فلا وجود للتكامل الوظيفي بين الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى فقد اقترحت المشاريع بعض الأنشطة الاقتصادية المكملة للنشاط الزراعي ولكن دون وضع آليات لتحقيق هذا الترابط وظيفياً.
- اعتماد مشاريع التنمية المكانية على نظامين للري (الري بالآبار ، والري بقنوات الري) أدى إلى فاقد مائي كبير نتيجة اعتماد مساحات واسعة على الري التكثيفي لمحصول زراعي موسمي واحد، إضافة لذلك لم تضمن الدراسات أفكار إعادة استخدام الماء وكيفية بناء أنشطة اقتصادية متكاملة مبنية على استغلال الماء الناتج عن الأنشطة المختلطة .
- ومن الناحية التخطيطية تبنت المشاريع التنموية المتتالية في تصميم الوحدات السكنية مبدأ التمدد والنمو الرأسي ولم تراعي الظروف البيئية والمناخية السائدة.
- لم تشمل الدراسات التنموية من الجانب الاجتماعي إشراك المجتمعات المحلية في التنمية وبناء المساكن بالرغم من توفر العمالة الفنية المتخصصة وغياب التشجيع وضمان تكوين مجتمعات متماسكة ومترابطة.

وبناء على ذلك يرى البحث حتمية اتباع مداخل تنموية جديدة لتنمية التجمعات الريفية الناشئة في سهل الغاب وتشكيل تجمعات ريفية مستدامة تحقق الأهداف التخطيطية من خلال مقومات الاحتواء والاستقلالية والاكتفاء الذاتي دون الاخلال بالنظام البيئي، إضافة لدمج الخبرات الفنية والعمالة الريفية المتخصصة لذلك يوصي البحث بما يلي:

1. تحتاج تنمية سهل الغاب لتبني أفكار ومفاهيم تنموية تختلف عما هو سائد خاصة فيما يتعلق بنمط وأسلوب التنمية وطرق توظيف الموارد والطاقة والماء.
2. مراعاة تخطيط وتصميم وظائف التشكيل العمراني فراغياً وزمنياً وأنماط استعمالات الأراضي حيث تتغير نظم التوافق البيئي باختلاف فصول السنة وساعات الليل والنهار .
3. تصميم نسيج عمراني يحقق التكامل بشكل يلبي الاحتياجات ويوفر الخدمات لسكان التجمع ويسمح بتشكيل فراغات للتفاعلات الانسانية لتوليد الاحساس بالتجانس الاجتماعي ويسمح بتشكيل فراغات للتفاعلات الانسانية.
4. تأمين فراغات متعددة لممارسة الأنشطة الانسانية تتكامل مع شبكة الطرق وتحقق النفاذية البصرية والعمرانية وتحقق تشكيل عناصر بصرية وجمالية لتوفير وضوح التشكيل العمراني والمعماري للتجمعات الريفية وذلك لتحقيق الإحساس بالمكان والربط بين اهتمامات التشكيل البصري ونمط الحياة.
5. اتباع مدخل التخطيط البيئي المتكامل لتنمية التجمعات الريفية لتحقيق تجمعات مستدامة تحقق الأهداف التخطيطية من خلال المحافظة على البيئة وتوفير مقومات الاستقلالية والاكتفاء الذاتي.

11-المراجع:

[1] جيهان حسن السيد: تقويم تجربة تخطيط التجمعات الريفية المستحدثة في مناطق استصلاح الأراضي. ماجستير. كلية التخطيط الإقليمي والعمراني. جامعة القاهرة(1998)

[2] د. طارق بركات: تطوير البيئة الريفية وأثرها في حل مشكلة الإسكان. مجلة جامعة تشرين . سلسلة العلوم الهندسية . المجلد(36) العدد (5) العام (2014)

[3] الهيئة العامة للتخطيط العمراني المصرية: تخطيط القرى الزراعية بمنطقة سهل بركة. مشروع استصلاح وتنمية المليون ونصف فدان . وزارة الاسكان والمرافق (2016)

[4] محمد محسن سيد: سياسات التنمية المكانية في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الإقليمي وشؤون البيئة. العراق . بغداد . عام (2007)

[5] مصطفى جليل إبراهيم: أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية. المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي. جامعة بغداد. مجلة المخطط والتنمية العدد (12) العام (2008)

[6] محمود عبد الله الحبيس، عبد الله رضوان عربيات: نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان الريفي في محافظة البلقاء الأردن (2016)

[7] الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب. المشروع الوطني للتنمية المتكاملة (2017)

[8] Joan Chess (2012) Integrated Community Sustainability Planning — Implications for Rural British Columbia Report prepared – Fraser Basin Council December 2012

[9]Tan, Gang (2005) "Economic Body, Economic Activities and Main Characters of Villages in Shenzhen", China Opening Herald, Vol.120 No. 3

[10]Obot Ekpo Essien, Peter E. Akpan: Impact of urban expansion on arable land use at rural–urban fringe in Uyo municipality: *International Journal of Development and Sustainability Nigeri*a Vol.2 No.4 (2013):